معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم(244)

أثر المناطق الصناعية على تنمية المحافظات المصرية

(بالتطبيق على محافظات اقليم قناة السويس)

الباحث الرئيسى

أ.د. فريد أحمد عبد العال

أغسطس 2015

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم 11765

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

أثر المناطق الصناعية
على تنمية المحافظات المصرية
(بالتطبيق على محافظات إقليم قناة السويس)

القاهرة
2013

الباحث الرئيسى

أ.د. فريد أحمد عبد العال

مستشارى البحث

أ. د. سيد عبد المقصود

أ. د. علا سليمان الحكيم

مراجعة البحث

د. عزت صالح النمر زيان

سكرتارية

زكية محمد السيد

ابتسام عبد الرحمن

فريق البحث

أ. د. محمود مصباح عبد الرحمن

أ. د. منى عبد العال الدسوقى

د. محمد عادل ندا

د. عزه محمد حسن يحيى

د. أشرف محمد العزب

د. أمل زكريا عامر

أ. محمد فتحي عفيفي

أ. إسلام محمد محمود محمد

أ. شيماء جابر محمود

أ. محمد محمود

المستخلص

مما لا شك أن الصناعة ستكون أهم قاطرة للتنمية، بما لها من روابط قوية أمامية وخلفية، وذلك انطلاقا من الدور المنوط بها فى إعادة تنشيط النمو في الإقتصاد المصري في الأجلين المتوسط والطويل، مما يجعل الاهتمام بهذا القطاع يأتى فى مقدمة الأولويات التي تلعب دورا مهما في توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل وبناء اقتصاد متوازن يعتمد على استخدام الموارد المحلية المادية والبشرية لإحداث نمو اقتصادي حقيقي، ويجعل من التنمية الصناعية مرتكزاً أساسياً لتحقيق الأهداف التنموية.

وتستهدف هذه الدراسة إلقاء الضوء على الدور التنموى للمناطق الصناعية فى تنمية المحافظات المصرية بعامة، وإقليم قناة السويس بخاصة، ودراسة نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات التى تقف حجر عثرة أمام نجاح بعض المناطق الصناعية عن تحقيق أهدافها المرجوة منها، وذلك انطلاقا من الدور الهام للمناطق الصناعية في جذب الاستثمارات وتشغيل العمالة والوفاء بالاحتياجات المحلية والتصدير، وذلك فى إطار استراتيجية شاملة للتنمية فى مصر، بما يكفل تحقيق معدلات نمو كافية لاستيعاب القادمين الجدد إلى قوة العمل وزيادة العائدات التي تحققها مصر من التكامل على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

Abstract

There is no doubt that industry is the major engine for development, due to its strong forward and backward linkages. Industry has a great role to play in reactivating growth of the Egyptian economy in the medium and long run. Interest in the industrial sector is one of the first priorities that play an important role in enlarging productive base, diversifying income sources, building a balanced economy that depends on utilizing material and human local resources in order to achieve real economic growth, and making industrial development the major core to achieve development objectives.

The major objective of this study is to shed light on the developmental role of industrial areas in developing Egyptian governorates in general, and the Suez Canal region in particular. Also, it studies the aspects of strength and weakness; opportunities and challenges that hinder the success of some industrial regions and achieving the targeted objectives. The industrial regions have a major role to play in attracting investments, creating job opportunities, and providing local needs and exports. This can be achieved in the framework of a comprehensive strategy for development in Egypt, to achieve growth rates sufficient to absorb new entrants to the labor market, and increase returns that can be achieved from integration at the regional and international levels.

الفهارس

أولا فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة الدراسة	**10-1**
الفصل الأول- الإطار النظري للدراسة	**25-11**
1. تمهيد	12
2. المفاهيم والتعريفات المستخدمة	13
3. المعايير المؤثرة على إنشاء المناطق الاقتصادية	19
4. التقييم	20
5. معايير (مؤشرات) التقييم بعد التنفيذ	25
الفصل الثانى- بعض التجارب الدولية في إقامة المناطق الصناعية	**43-26**
1. مقدمة	27
2. التجارب الدولية في إقامة المناطق الصناعية الموجهة للتصدير	28
3. بعض التجارب الدولية الناجحة في إنشاء مناطق صناعية	30
4. تجربة الدول العربية في إقامة المناطق الاقتصادية الحرة	35
5. تقييم أداء المناطق الصناعية الموجهة للتصدير وآثارها الاقتصادية	37
6. التحديات التي تواجه المناطق الصناعية الحرة في الدول العربية	42
الفصل الثالث- الإطار القانوني والمؤسسي للمناطق الصناعية في مصر	**58-44**
1. الجهات الأساسية الفاعلة في تنمية وإدارة المناطق الصناعية	45
2. إدارة الأراضي الصناعية في مصر	54
الفصل الرابع- تحليل الوضع الراهن للصناعة والمناطق الصناعية في مصر	**85-59**
1. مقدمة	60
2. تحليل الوضع الراهن لقطاع الصناعة على المستوى القومي	61
3. الوضع الراهن للمناطق الصناعية	70
4. التوزيع الجغرافي للمناطق الصناعية	79
5. دور الحكومة في تنمية المناطق الصناعية	82

الفصل الخامس–تقييم دور المناطق الصناعية في تنمية محافظات إقليم قناة السويس (بالتطبيق على محافظات السويس، الاسماعيلية، بورسعيد) **113-86**

1. تمهيد 87
2. معايير تقييم دور المناطق الصناعية في تنمية إقليم قناة السويس (عرض ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية) 89
3. النتائج المترتبة على تقييم دور المناطق الصناعية في تنمية إقليم قناة السويس 111

الفصل السادس– رؤية مستقبلية لدور المناطق الصناعية في تنمية محافظات إقليم قناة السويس **140-114**

1. تمهيد 115
2. مساهمة القطاع الصناعي في النمو الاقتصادي 115
3. الإمكانيات والموارد في محافظات إقليم قناة السويس 116
4. الرؤية والإستراتيجية والأهداف 137

النتائج والتوصيات **152-141**

الملاحق **173-153**

مراجع الدراسة **176-174**

ثانياً- فهرس الجداول

الجدول	الصفحة
(4-1) الوضع الراهن لقطاع الصناعة على المستوى القومي عام 2012	62
(4-2) الوضع الراهن للصناعة على مستوى المحافظات عام 2012 (المنشآت، المشتغلون، قيمة الإنتاج، الاستثمار، الأجور والقيمة المضافة)	65
(4-3) الأداء العام للمناطق الصناعية التابعة للمحافظات 2012	71
(4-4) الأداء العام للمناطق الصناعية التابعة للمدن الجديدة عام 2012	73
(4-5) الأداء العام للمناطق الصناعية الحرة حتى 2010/3/31	74
(4-6) المنطقة الحرة العامة ومعدلات الإشغال ومساهمتها في التشغيل 2010	75
(4-7) المناطق الصناعية الثقيلة ومساحاتها	76
(4-8) موقف وحدات مجمعات الصناعات الصغيرة 2011	77
(4-9) المناطق الاستثمارية وفقاً للنشاط (المرحلة الأولى)	78
(4-10) توزيع المناطق الصناعية وفقاً للأقاليم التخطيطية والأنظمة المختلفة 2012	79
(4-11) توزيع المنشآت والعمالة الصناعية على الأقاليم ما بين عامي 2008 و2012	80
(4-12) قيمة المنفق من صندوق دعم إنشاء وترفيق وتطوير المناطق الصناعية في المحافظات خلال الفترة (2008/2007 – 2011/2010)	85
(5-1) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت بمحافظات الدراسة وفقاً لنوع المشروع	90
(5-2) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً للشكل القانوني للمشروع	90
(5-3) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لنوع الإنتاج بمحافظات الدراسة	91
(5-4) التوزيع العددي والنسبي لقيمة رأس المال المستثمر في المشروعات	92
(5-5) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لتبعية وعدد العمالة بمحافظات الدراسة	92
(5-6) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لطريقة إدارة المشروع بمحافظات الدراسة	93
(5-7) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت بمحافظات الدراسة وفقاً لنوع دراسة المشروع	93
(5-8) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً للفئات العمرية المستهدفة من الإنتاج	94
(5-9) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لمستوى تقييمها بمحافظات الدراسة	94
(5-10) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لقدراتها التنافسية بمحافظات الدراسة	95
(5-11) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لمصدر المادة الخام المستخدمة	95
(5-12) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً (نمط استخدام) للمساحة بالمتر المربع	96
(5-13) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لنوع الإنتاج بمحافظات الدراسة	97
(5-14) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً للطاقة الإنتاجية للمشروعات	97
(5-15) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً للمشاكل التي تواجهها	98
(5-16) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لنوع التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج	99

(5-17) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لنوع المنتج ونوع التكنولوجيا المستخدمة 99
(5-18) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لمدى وجود إجراءات لتوفيق الأوضاع البيئية بمحافظات الدراسة 100
(5-19) التوزيع العددي والنسبي للعمالة بالمنشآت في محافظات الدراسة 101
(5-20) التوزيع العددي والنسبي للعمالة وفق مستوى الكفاءة الفنية بمحافظات الدراسة 101
(5-21) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لطريقة تعيين العمالة بمحافظات الدراسة 102
(5-22) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لنوع العمالة المفضلة 102
(5-23) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفق تفضيل ذوى الخبرة من عدمه 103
(5-24) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفق تعيين الخريجين الجدد دون تدريب 103
(5-25) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفق تقديمها للتدريب للمعينين الجدد 104
(5-26) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفق وجود بطاقة وصف وظيفي لكل عامل 104
(5-27) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفق وجود نظم للحوافز والجزاءات 104
(5-28) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً للخدمات التي تقدم للعاملين 105
(5-29) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لطبيعة البيئة المحيطة 106
(5-30) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقا لمدى وجود مصادر تلوث للبيئة 106
(5-31) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لرصد وقياس التلوث بالمشروعات 107
(5-32) التوزيع العددي والنسبي لأشكال التلوث داخل المشروعات وفقاً لمدى وجودها 107
(5-33) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لمدى وجود طرق للوقاية من التلوث 108
(5-34) التوزيع العددي والنسبي لطرق الوقاية من التلوث التي تتبعها المنشآت 108
(5-35) التوزيع العددي والنسبي لمدى وجود معوقات تواجه المشروعات 109
(5-36) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لمدى وجود سجل بيئي 109
(5-37) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لمدى فعالية جهاز شئون البيئة الكائن بنطاقها في المحافظة على البيئة من التلوث 110
(5-38) التوزيع العددي والنسبي للمنشآت وفقاً لمدى حصولها على شهادة الأيزو 110
(6-1) الخامات التعدينية في سيناء 118
(6-2) المناطق الصناعية بمحافظة الشرقية 121
(6-3) المناطق الصناعية القائمة بمحافظة بورسعيد 123
(6-4) المناطق الصناعية بمحافظة الإسماعيلية 124
(6-5) المناطق الصناعية بمحافظة السويس 125
(6-6) المناطق الصناعية القائمة بمحافظة شمال سيناء 127
(6-7) المناطق الصناعية القائمة بمحافظة جنوب سيناء 128
(6-8) تحليل نقاط القوة والفرص ونقاط الضعف والمخاطر SWOT Analysis 138

ثانياً- فهرس الأشكال

الشكل	الصفحة
(2-1) تطور الناتج الإجمالي لبعض الدول التي حققت تقدماً في إنشاء المناطق الصناعية خلال الفترة (1983 – 2010)	34
(2-2) مقارنة التنافسية العالمية لبعض الدول التي حققت تقدماً في إنشاء المناطق الصناعية خلال الفترة (1994-2010)	34
(3-1) موقع مصر في دليل ممارسة الأعمال مقارنة بعدد من دول الشرق الأوسط	57
(3-2) ترتيب مصر في المجالات العشرة لدليل ممارسة الإعمال 2012	57
(4-1) الوضع الراهن لقطاع الصناعة على المستوى القومي عام 2012	63
(4-2) المنشآت والعمالة الصناعية على مستوى المحافظات عام 2012	66
(4-3) التوزيع النسبي للاستثمارات الصناعية على مستوى المحافظات عام 2012	67
(4-4) التوزيع النسبي للاستثمارات الصناعية على مستوى المحافظات عام 2012	69
(4-5) التوزيع النسبي للمناطق الصناعية وفقاً للأنظمة الأساسية عام 2012	71
(4-6) أكبر 10 مناطق صناعية تابعة للمحافظات من حيث عدد العمالة عام 2012	72
(4-7) أهم مناطق تابعة للمدن الجديدة من حيث عدد العمالة عام 2012	73
(4-8) توزيع المناطق الصناعية وفقاً للأقاليم التخطيطية عام 2012	79
(4-9) توزيع المنفق من صندوق دعم إنشاء وترفيق وتطوير المناطق الصناعية وفقاً للأقاليم خلال الفترة (2008/2007 – 2011/10)	84
(6-1) التوزيع النسبي للعمالة والمنشآت والإنتاج بمحافظات إقليم القناة عام 2012	134
(6-2) شبكة الطرق الداخلية بإقليم قناة السويس	135
(6-3) التوزيع النسبي للسكان بإقليم قناة السويس عام 2012	135

ثالثاً- فهرس المرفقات والملاحق

الملحق	الصفحة
(1) قائمة الأدوات التشريعية التي تحكم موضوع تخصيص الأراضي الصناعية	169-184
(2) استمارة استبيان لتقييم دور المناطق الصناعية في تنمية محافظات إقليم قناة السويس	185-188

مقــدمة الدراســة

1- مقدمة البحث:

في خضم التحولات التى يعيشها المجتمع المصرى فى هذا العالم الذي لا يكف عن التغير، وفي ظل المستجدات المتلاحقة التي تحيط بنا من كل جانب، وفى ظل المتطلبات الحياتية للمواطن المصرى الذى عانى ولايزال من الفقر والبطالة وتخلف الكثير من الخدمات عن ملاحقة متطلباته الأساسية نجد أنفسنا الآن في مفترق طرق. لم يعد بوسعنا أن نمضي في طريقنا مالم تكن لدينا إجابات واضحة على سؤالين حاسمين:

- ما هي صورة المستقبل الذي نريده؟
- وماذا يتعين علينا ان نفعل لكي نبلغ هذا المستقبل المنشود؟

واقع الأمر، إننا نتطلع إلى مستقبل:

- ترتفع فيه مستويات الدخول، وتنخفض فيه فجوة الدخل،
- تتوفر فيه فرص كافية للعمالة،
- تحظى فيه مصر بمكانة دولية أفضل.

لكن هذا يقتضي منا أن نسعى جادين إلى تقييم أوضاعانا الحالية بصورة موضوعية، وسنجد عندئذ أن لدينا من الإمكانات ما يفوق ما حققناه من انجازات. ولابد أن يدفعنا هذا إلى تدارك أوجه الخلل في أدائنا التنموى، وإلى تقيق معدلات أسرع في النمو، بما يكفل لنا تفعيل كل طاقاتنا الكامنة. والنمو يحتاج، بداهة، إلى قوة دافعة.

ولا شك أن الصناعة، بما لها من روابط قوية أمامية وخلفية، بالاقتصاد في مجموعه، وباعتبارها القطاع الأكثر قدرة على النمو، ستكون أهم قاطرة للتنمية. مما يجعل الإهتمام بقطاع الصناعة دورا مهما في توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل وبناء اقتصاد متوازن من خلال استخدام الموارد المحلية المادية والبشرية لإحداث نمو اقتصادي حقيقي، ويجعل من التنمية الصناعية مرتكزاً أساسياً لتحقيق الأهداف التنموية.

فالنمو، في حد ذاته ليس هو غايتنا المنشودة، فما نحتاجه هو التنمية الشاملة، أي النمو المصحوب بمستوى أعلى من الرفاهه للجميع.

ومن هنا كان سعينا إلى نمط من التنمية تقوده الصناعة، بمعنى أن تكون الصناعة مؤهلة لدفع الاقتصاد كله إلى الأمام بما يجعله قادراً على العمل بكامل طاقاته.

وقد أولت مصر اهتماماً كبيراً بإنشاء المناطق الصناعية بمختلف المحافظات بهدف:

- تأسيس مجتمعات عمرانية جديدة ترتبط بحركة المناطق الصناعية.

- إتاحة المزيد من الفرص الاستثمارية بهذه المناطق لاستغلال الإمكانيات والموارد الطبيعية بالأقاليم وتعظيم العائد الاقتصادي بها وتوفير فرص العمل.
- النهوض بالمحافظات الأقل تطوراً وتقليل الفوارق فى مستويات الدخول بين المحافظات وتحقيق درجة أكبر من التوازن فى عناصر النمو الإقليمي وفى ذات الوقت المساهمة فى زيادة الدخل القومى من خلال تعظيم العائد من الموارد المتاحة بالمحافظات.
- تشجيع توطن الصناعات التى يتوفر لها ميزة نسبية وخاصة التى تحقق تكاملاً أو درجة اكبر من التنويع لهيكل اقتصاد المحافظة مع تشجيع انتشار الصناعات الصغيرة والمتوسطة كصناعات مغذية للصناعات الكبيرة.

كما تبنت الدولة العديد من الإجراءات التي استهدفت تحسين مناخ الاستثمار وتبسيط إجراءاته، وإتاحة العديد من الأنظمة الاستثمارية، من قبل الاستثمار الداخلى فى المناطق الصناعية، المناطق الحرة العامة والخاصة، المناطق الاقتصادية الخاصة، المناطق الاستثمارية، إضافة إلى البرامج الاستثمارية مثل برنامج الألف مصنع وبرنامج سوق الأعمال وبرنامج الجيل الجديد للتجمعات الصناعية وبرنامج تنمية الصعيد، والتى تلبى الاحتياجات المختلفة للمستثمرين.

<u>ومما لاشك فيه أن الجهود التى بذلت فى تحديد واختيار مواقع المناطق الصناعية، قد استهدفت الآتى:</u>

- تأسيس مجتمعات عمرانية جديدة ترتبط بحركة المناطق الصناعية لاستيعاب الزيادة السكانية المتزايدة وإعادة توزيع السكان.
- إتاحة المزيد من الفرص الاستثمارية بهذه المناطق لاستغلال الإمكانيات والموارد الطبيعية بالأقاليم وتعظيم العائد الاقتصادي بها وتوفير فرص العمل لاستيعاب الفائض من قوة العمل غير المستغلة .
- النهوض بالمحافظات الأقل تطوراً وتقليل الفوارق فى مستويات الدخول بين المحافظات وتحقيق درجة أكبر من التوازن فى عناصر النمو الإقليمي وفى ذات الوقت المساهمة فى زيادة الدخل القومى من خلال تعظيم العائد من الموارد المتاحة بالمحافظات.
- تحقيق أهداف استراتيجية للتنمية الصناعية ونشر الصناعة لما تمثله من نشاط ديناميكى ذى اثر كبير فى خلق فرص العمالة الجديدة وتنمية الصادرات المصرية.
- تشجيع توطن الصناعات التى يتوفر لها ميزة نسبية وخاصة إذا كانت تحقق تكاملاً أو درجة اكبر من التنويع لهيكل اقتصاد المحافظة مع تشجيع انتشار الصناعات الصغيرة والمتوسطة كصناعات مغذية للصناعات الكبيرة.

2- **مشكلة البحث**:

رغم إقامة العديد من المناطق الصناعية وإنفاق ملايين الجنيهات علي إنشائها وإدخال البنية الأساسية لها وتقديم عدد من المميزات لجذب المستثمرين، فإن معظم هذه المناطق لم تحقق الهدف من إنشائها حتي الآن، فهناك معوقات شديدة تؤدي إلي هروب المستثمرين منها أهمها عدم توفر الاعتمادات المالية للانتهاء من المرافق والروتين الحكومي وارتفاع أسعار الخدمات من كهرباء ومياه وغاز طبيعي.

وقد زادت هذه المعوقات بعد ثورة 25 يناير 2011 نظراً لحالة الانفلات الأمنى والاضطرابات العمالية المستمرة وهو ما دفع عدد من المصانع لغلق أبوابها بالإضافة إلى التوقف شبه التام لحركة الاستثمارات وهروب رؤوس الأموال لعدم وضوح الرؤية السياسية وتخوف المستثمرين المحليين نظراً للسمعة السيئة التى لحقت برجال الأعمال والتى طالت حتى الشرفاء منهم نتيجة تورط بعضهم فى قضايا الفساد واستغلال النفوذ وإهدار المال العام، كما أدت الأحكام القضائية الخاصة بعودة عدد من المشروعات العامة إلى الدولة والتى شاب عملية بيعها التدليس تخوفات لدى بعض المستثمرين الأجانب من السياسات الاقتصادية المستقبلية للدولة. وهو ما يستلزم قرارات حاسمة لإنهاء المشاكل العاجلة التى يعانى منها المستثمرون وأصحاب المصانع، وأهمها سرعة إنهاء إجراءات تأمين المناطق الصناعية لتشجيع رجال الأعمال على توسيع استثماراتهم فى الداخل، فضلاً عن جذب المستثمرين الأجانب مرة أخرى.

3- **أهمية الدراسة**

تتمثل أهمية البحث فى تقييم دور المناطق الصناعية فى تنمية المحافظات المصرية بعامة وإقليم قناة السويس بخاصة، وذلك انطلاقا من الدور المنوط به قطاع الصناعة فى إعادة تنشيط النمو في الإقتصاد المصري في الأجلين المتوسط والطويل، وفي جذب الاستثمارات وتشغيل العمالة والوفاء بالاحتياجات المحلية والتصدير، **<u>وذلك انطلاقا من مساهمة القطاع الصناعي في النمو الإقتصادي المصرى، والتى توضحها الحقائق التالية:</u>**

- يسهم بنحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي (باستثناء الأنشطة الصناعية التي تقع خارج القطاع الرسمي).
- يوجد حوالي 33.5 ألف منشأة صناعية مسجلة رسمياً، تستخدم حوالي 1.8 مليون عامل، فضلاً عما يقدر بنحو 1.5 مليون عامل في المنشآت الصناعية غير المسجلة رسمياً. ويمثل هؤلاء في مجموعهم نحو 20% من قوة العمل المصرية.

- تقدر الاستثمارات الصناعية بحوالى 543 مليار جنيه، ويقدر قيمة الإنتاج الصناعى بنحو 707.4 مليار جنيه، وتصل جملة الأجور التى يتقضاها العاملين بها بحوالى19.5 مليار جنيه، وتبلغ القيمة المضافة الصافية بنحو 153.9 مليار جنيه.
- تمثل الصادرات الصناعية حوالي 3% من الناتج المحلي الإجمالي و 40% من عائدات الصادرات غير البترولية و11% من جملة إيرادات الحساب الجاري.

4- أهداف البحث:

تأتى أهمية دراسة أثر المناطق الصناعية على تنمية المحافظات المصرية بالتطبيق على إقليم قناة السويس لتحقيق مجموعه من الأهداف العامه إلى جانب بعض الأهداف الإقليمية المرجوه من تنمية أقليم قناه السويس، وهى على النحو التالى:

- إلقاء الضوء على الدور التنموى للمناطق الصناعية فى تنمية المحافظات المصرية بعامة، وإقليم القناة بخاصة، خاصة فيما يتعلق بمكافحة البطالة والفقر.
- تقييم دور المناطق الصناعية فى التنمية.
- دراسة نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات التى تقف حجر عثرة امام نجاح بعض المناطق الصناعية عن تحقيق اهدافها المرجوة منها، وذلك انطلاقا من الدور الهام للمناطق الصناعية في جذب الاستثمارات وتشغيل العمالة والوفاء بالاحتياجات المحلية والتصدير.
- توضيح الدور الذى تقوم به الصناعة فى تنمية اقليم قناة السويس كاقليم متنوع اقتصاديا وبه امكانيات وذلك لنشر التنمية على المستوى القومى، بما يدعم البعد الأمني والإستراتيجي للدولة ومواكبة المتغيرات الدولية والإقليمية.
- **صياغة رؤية مستقبلية شاملة للنهوض بالمناطق الصناعية فى مصر بعامة واقليم قناة السويس بخاصة، تعتمد على:**
  - تعميق واستغلال التكامل بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة بالمحافظات، وكذلك باقليم قناة السويس، بهدف استغلال الموارد الموجوده بالاقليم الاستغلال الأمثل لرفع المستوى الاقتصادى داخل الاقليم، وتشجيع الصناعات الحرفية واليدوية والتي يشتهر بها أهالي الإقليم وخاصة بدو سيناء، وإقامة عدد كبير من المناطق الصناعية والمناطق الاقتصادية الخاصة (الاستثمارية) مجهزة بالخدمات والمرافق مثل المناطق الاقتصادية الخاصة والاستثمارية برفح والعريش وشمال سيناء.
  - تحقيق معدلات نمو صناعى متصاعدة بما يكفل تغطية المتطلبات القومية والاقليمية.

- تحقيق التوازن الصناعى على المستوى النوعى: صناعات استهلاكية، وسيطة، رأسمالية وذلك فى اطار الأولويات الانمائية وفى ضوء التطورات والمستجدات الدولية.
- تدعيم القدرة التنافسية لاقتصاد اقليم قناة السويس تجاه الأسواق الخارجية للتصدير بتعزيز المراكز الانتاجية والتجارية ذات المزايا النسبية فى اقليم قناة السويس.
- توطين الاستثمارات وتوجيهها الى اقليم قناة السويس والمناطق الواعدة به (سيناء) والتى تتميز بالامكانات الدافعة للنمو الصناعى – تطوير وتحديث القطاع الصناعى فى عمومه مع التركيز على الأنشطة الصناعية الرئيسية متمثلة فى الصناعات النسجية والملابس الجاهزة، الصناعات الغذائية، الصناعات الكيماوية، الصناعات التعدينية والصناعات المعدنية ذات الامكانيات التنموية بإقليم قناة السويس.
- الارتفاع بالأهمية النسبية للأنشطة الصناعية الواعدة وخاصة بمنطقة وادى التكنولوجيا، وتنمية الصناعات ذات المعدلات المتسارعة والمحددة التكلفة وذات العوائد المرتفعة على المستوى القومى والاقليمى.
- تنمية وتطوير المراكز الصناعية الاقتصادية باقليم قناة السويس لفتح مجالات واسعة لخلق فرص عمل للشباب فى مشروعات انتاجية تتوافق طاقاتها الاستيعابية وعرض العمل– التعبئة الكاملة للطاقات الانتاجية والاستغلال الأمثل لموارد اقليم قناة السويس.

5- الاجراءات المنهجية:

5-1 منهجية البحث:

فى ضوء أهداف الدراسة، استخدم المنهج الوصفى والتطبيقى التحليلى، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تقييم دور المناطق الصناعية فى تنمية محافظات إقليم قناة السويس، كما يصف متغيرات الدراسة باستخدام عدد من المقاييس الإحصائية الوصفية، بالإضافة إلى إمكانية إجراء المقارنات بين محافظات الدراسة بعضها وبعض، هذا وتم استخدام طريقة المسح بالعينة باعتبارها الطريقة الملائمة لاختبار فروض الدراسة وتحقيق أهدافها وجمع بياناتها.

5-2 منطقة البحث

أجرى هذا البحث على ثلاث محافظات من إقليم قناة السويس، وهى السويس والإسماعيلية وبورسعيد، إذ تمثل هذه المنطقة محور ذو أهمية خاصة على الخريطة الجغرافية المصرية والعالمية، فهى منطقة تصل قارتى آسيا وأفريقيا، وتمثل رابط هام بين شبه جزيرة سيناء ومحافظات الدلتا، كما أنها تحتوى علي الشريان الحيوى المائى " قناة السويس"، وتذخر بالعديد من الموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية، بالإضافة إلى أهميتها فى تحقيق أهداف الدولة

الاستراتيجية في تحويلها إلى مناطق لوجستية لاستيعاب وامتصاص فائض العمالة وجعلها قلعة صناعية هامة، وتدعيم عمق مصر فى سيناء وإحداث التنمية المستدامة وتحقيق الأمن القومي.

ويبلغ عدد المنشآت الصناعية بالمحافظات الثلاث 745 منشأة صناعية، يعمل فيها نحو 109 ألف فرد، ويبلغ إجمالي التكاليف الاستثمارية لها قرابة 56.32 مليار جنيه، ويبلغ قيمة إجمالى إنتاجها السنوي نحو 73.41 مليار جنيه، كما تبلغ قيمة أجور العاملين فيها نحو 1.562 مليار جنيه سنوياً، وبلغت القيمة المضافة السنوية لهذه المنشآت نحو 15.663 مليار جنيه. (الهيئة العامة للتنمية الصناعية، 2012م) .

3-5 عينة الدراسة

تشمل هذه الدراسة جميع المنشآت الصناعية فى محافظات السويس والإسماعيلية وبورسعيد البالغ عددها 745 منشأة، ولذلك فإن وحدة التحليل Unit of Analysis بالدراسة هى المنشأة الصناعية، ويتضمن الإطار العيني للدراسة جميع المنشآت الصناعية بدائرة البحث.

هذا وقد تم اختيار عينة عشوائية طبقية وفق معيار حجم كل محافظة من المنشآت الصناعية بها بطريقة منتظمة من قائمة تم إعدادها تتضمن جميع أسماء المنشآت الصناعية وبنسبة مئوية مقدارها 25% من إجمالى المنشآت بكل محافظة من المحافظات الثلاث، وتعد نوعية المنتجات أحد شروط تمثيل الأنشطة الصناعية بها، وأسفر هذا الإختيار عن 178 منشأة صناعية.

4-5 إعداد واختبار استمارة الاستبيان:

قام الفريق البحثى للدراسة بإعداد إستمارة استبيان، والتي تم استيفائها عن طريق السادة مدراء المنشآت الصناعية أو من ينوب عنهم وقت تجميع البيانات، وتضمنت الاستمارة عدة مقاييس لمتغيرات الدراسة، وقد تم اختبار مبدئى على الاستمارة Pretest، على 15 منشأة خارج مفردات عينة الدراسة، وبناء على نتائج هذا الاختبار تم إجراء التعديلات اللازمة من إعادة صياغة وقد **واشتملت الإستمارة على بيانات خاصة بخمس محاور تمثل أركان الدراسة الميدانية وهى:**

- **الواقع العملى للمناطق الصناعية بمحافظات إقليم قناة السويس الثلاث، تتضمن بيانات تعريفية خاصة بالمنشأة من حيث:**،نوعية المشروعات، نوع الانتاج وكميته وقيمته في السنة، قيمة رأس المال المستثمر، وبعض الجوانب المتعلقة بالعمالة، بالإضافة إلى الأسلوب المتبع فى إدارة المنشآت الصناعية من الناحية القانونية.

- **تقييم بعض الجوانب الاقتصادية للمناطق الصناعية بالمنشأة من حيث:** تقدير حجم الطلب المتوقع من خلال دراسات تسويقية لفرص الاستثمار قبل بدء التنفيذ المشروع، تحديد نسبي للمستهلكين والشرائح العمرية المستهدفة، مقدار الاستثمار الكلي للمشروع عند بدء المشروع، استثمارات ومخرجات المشروع(الكمية والقيمة)، مقدار ومصدر المواد الخام والآلات المستخدمة، ومدى وجود خطة للصيانة السنوية.
- **تقييم بعض الجوانب الفنية والتكنولوجية للمناطق الصناعية بالمنشأة من حيث:** مساحة أرض المشروع، نوع الانتاج، التكنولوجيا المستخدمة والمشاكل التى تواجهه والطاقة الانتاجية للمشروع، مدى ملاءمة الخدمات المقدمة لتجنب التلوث فى بيئة العمل، تقييم لبيئة العمل، عناصر المخاطر المحيطة بها، ووسائل القياس والرصد للتلوث الخاصة بالمشروع.
- **تقييم بعض الجوانب الخاصة بالموارد البشرية للمناطق الصناعية بالمنشأة من حيث:** عدد العمالة، الكفاءة الفنية للعمالة، متوسط أجر العامل، طرق تعيين العمالة، نظام الترقية والعلاوة والمكافأة والجزاء والعقاب، والخدمات المقدمة للعاملين بالمنشأة...الخ.
- **تقييم بعض الجوانب البيئية الخاصة بالمناطق الصناعية بالمنشأة من حيث:** مصادر تلوث البيئة المحيطة بالمنشأة، وجود سجل بيئى بالمنشأة، معوقات استخدام إجراءات الحد من التلوث، التعرف على فعالية جهاز شئون البيئة فى المحافظة على البيئة، ومدى حصول المنشأةعلى شهادة الإيزوفى مجال الإدارة البيئية ...الخ.

5-5جمع البيانات

- تم الاستعانة ببعض البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة من عدة مصادر مختلفة كالجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، والهيئة العامة للتنمية الصناعية، ووزارة الصناعة .. .. إلخ.
- هذا وقد تم تكوين فريق عمل لجمع البيانات الميدانية برئاسة الباحث الرئيسى للدراسة بالإضافة إلى رئيس الإدارة العامة لتخطيط إقليم قناة السويس، ومديرى التخطيط فى المحافظات الثلاث، ومسئولى المناطق الصناعية بالمحافظات الثلاث، والمسئولين التنفيذيين بهذه المناطق وبعض العاملين فى المناطق الصناعية والتخطيط .
- وتم شرح الاستمارة للسادة رؤساء المجموعات التنفيذية، وتوضيح المفاهيم الخاصة بها، وكيفية ملئها، ودفع هذه المجموعة إلى المسئولين التنفيذيين بالمناطق الصناعية لشرح محتويات هذه الاستمارات لاستيفائها من السادة مدراء المصانع موضع الدراسة، وبلغ عدد الاستمارات التى تم استيفاؤها 178 استمارة، تلى ذلك مرحلة لمراجعة وتدقيق الاستمارات واستبعاد الاستمارات غير الكاملة، حيث تم استبعاد 72 استمارة نظراً لعدم إكتمال بياناتها،

وبذلك بلغ عدد الاستمارات التى تم تفريغها وإجراء التحليل الإحصائى عليها 106 استمارة تمثل 14.23% من إجمالى منشآت المحافظات الثلاث الصناعية، وقرابة 57% من إجمالى عينة الدراسة المستهدفة.

6-5 المجال الزمنى لجمع البيانات

تم جمع البيانات اللازمة للدراسة ميدانياً خلال شهور مارس وأبريل ومايو عام 2012م باستخدام استمارة الاستبيان التى تم توزيعها وجمعها من السادة مدراء المنشآت الصناعية بعينة ومنطقة البحث.

7-5 تفريغ وتحليل البيانات

تم ترميز البيانات وتفريغها على برنامجى الإكسل والأكسس وتم الاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية لبيان وعرض وتحليل بيانات الدراسة، حيث تم الاستعانة بالتقييم الجدولى والحزم الإحصائية (التكرارات)، وتم الاستعانة بالمتوسط الحسابى والنسب المئوية لوصف المتغيرات البحثية المختلفة، كما استخدمت الرسوم البيانية لعرض نتائج الدراسة، وتمت بعض التحليلات بالاستعانة بحزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية المعروفة باسم SPSS فى المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة.

8-5 بعض محددات ومعوقات الدراسة

- تخوف بعض مدراء المشروعات من الإدلاء ببيانات مالية واقتصادية عن المنشآت لحساسيتها.
- الاعتصامات والاضطرابات العمالية التى قام بها العاملون ببعض المصانع إبان ثورة 25 يناير 2011 وإنعكاساتها على التصنيع، والتي أدت إلي الانفلات الأمنى والاضطرابات المستمرة مما دعا عدد من المصانع لغلق أبوابها، بالإضافة إلى توقف حركة الاستثمارات الاجنبية، وتخوف المستثمرين المحليين من السمعة السيئة التي لحقت برجال الأعمال والتى طالت حتى الشرفاء منهم نتيجة تورط بعضهم فى قضايا الفساد واستغلال النفوذ وإهدار المال العام.
- التخوف من التحول السياسى وتأثيره على التصنيع، حيث أدت الأحكام القضائية الخاصة بعودة عدد من المشروعات العامة إلى الدولة – والتى شاب عملية بيعها التدليس– تخوفات لدى بعض المستثمرين الأجانب من السياسات الاقتصادية المستقبلية للدولة.
- ولذلك يجب تفسير نتائج هذا البحث بشيء من الحذر وفي سياق الاحداث التي تم فيها.

6- **مكونات الدراسة** :

تنقسم هذه الدراسة إلى ستة فصول:

- **يتناول الفصل الأول الإطار النظري للدراسة، ويهدف إلى التعرف على المفاهيم والتعريفات المستخدمة للمناطق الصناعية بكافة أنواعها، وذلك على المستوى الدولي والمحلى، والمفاهيم المرتبطة بالتقييم: أنواعه، مستوياته، مناهجه وأشكاله، المعايير أو المؤشرات المتبعة في التقييم.**
- **وتناول الفصل الثانى بالتحليل لبعض التجارب الدولية والعربية فى إقامة المناطق الصناعية، لاستخلاص الدروس المستفادة منها فى تطوير المناطق الصناعية فى مصر.**
- **ويستعرض الفصل الثالث الإطار القانوني والمؤسسي للمناطق الصناعية في مصر**، بهدف القاء الضوء على الهيكل التنظيمي والقانونى للجهات الهامة والفاعلة في إنشاء وإدارة المناطق الصناعية.
- **ويتناول الفصل الرابع بالتحليل لأوضاع الصناعة المصرية والمناطق الصناعية فى مصر**، للتعرف على مدى مساهمة الصناعة في الإنتاج والقيمة المضافة والعمالة، بالإضافة إلى دراسة التوزيع القطاعي والمكاني للصناعة، ومنهج المناطق الصناعية في مصر.
- **أما الفصل الخامس فيتناول بالتقييم لدور المناطق الصناعية فى تنمية محافظات (السويس، الاسماعيلية وبورسعيد)**، بهدف الوقوف علي الواقع العملى والمشاكل والتحديات التى تقف حجر عثرة أمام نجاح بعض المناطق الصناعية عن تحقيق أهدافها المرجوة، لتكون هاديا لواضعي السياسات في إنشاء مناطق مشابهة، كما تكون نبراسا لمتخذي القرارات عند تقويم وتطوير هذه المناطق، التعرف علي بعض.
- أما **الفصل السادس فيطرح بالتحليل رؤية مستقبلية لدور المناطق الصناعية فى تنمية محافظات إقليم قناة السويس، ويحلل الموارد والامكانات المتاحة بالاقليم، ويحلل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات فى محاولة لصياغة رؤية مستقبلية شاملة للنهوض بالمناطق الصناعية فى مصر، ودفع جهود التنمية تجاه تنمية محور محافظات ومدن قناة السويس، باعتباره** من الأولويات المطلوب تنفيذها بالنسبة لمشروعات التنمية في مصر لما لها من أهمية استراتيجية للأمن القومي المصري.

الفصل الأول
الإطار النظري للدراسة